المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵏ

ⴰⵙⴷⵖⵔⵓ ⵏ ⵣⵉⵙⵏⴰⵙ

مجموعة العدالة الاجتماعية

الرقم: 2024/4930
02/02/2024

إلى السيدة وزيرة
التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
المحترمة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

إعداد السياسة التواصلية لوزارتكم وتنفيذها وتقييمها

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعتبر التواصل العمومي التزاما دستوريا على عاتق المرافق العمومية حيث وضع الدستور مجموعة من المقومات الاساسية للتواصل الناجع والضامن لحق المواطنين في المعلومة، وألزم الدستور المرافق العمومية بتلقي الملاحظات من المرتفقين قصد استثمارها في تجويد الخدمات العمومية. كما نص ميثاق المرافق العمومية على إرساء دعائم انفتاح المرافق العمومية على محيطها الداخلي والخارجي وإعمال مبدأ الشفافية من خلال تقديم المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمرافق العمومية والخدمة العمومية، وتمكين العموم من الولوج إلى المعلومات المتعلقة بسير المرافق العمومية وعملها والخدمات التي تقدمها باللغتين الرسميتين للبلاد، كما وضع هذا الميثاق قواعد الانفتاح والتواصل واستقبال المرتفقين وأوجب على المرافق العمومية الالتزام بها.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:

– استراتيجية التواصل التي وضعتها القطاعات التي تشرفون عليها ومستوى تنفيذ المشاريع المضمنة فيها ومؤشرات تحقيق الأهداف الموضوعة لها.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

بن فقيه محمد